

نشرة الأخبار ليوم الاثنين من إذاعة حزب التحرير ولاية سوريا

2025/03/31م

التفاصيل:

- شركة الهرم تعقد شراكة مع تطبيق "شام كاش".. ومعلمو إدلب يحتجون على حرمانهم منحة العيد.
- أعراب وأعاجام أمريكا يرحبون بتشكيل الحكومة الانتقالية السورية.
- "الأمانة العامة للشؤون السياسية" في سوريا بين تخطي الصلاحيات والعودة إلى الممارسات القديمة بثوب جديد.
- الإمارات تحكم بالإعدام بحق 3 أوزبكيين قتلوا حاكماً خدم في جيش يهود.

التفاصيل:

أيها السادة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. كل عام وأنتم بخير..

لا تزال معظم الشركات ومكاتب الحوالات والصرافة المحسوبة على النظام السابق لم تغلق أبوابها بالرغم من سقوط النظام. ولا تزال شركة هرم بيراميد المعروفة بشركة الهرم تفتح أبوابها للعملاء وترسل وتستقبل الحوالات، وهي أوسع شركات الحوالات وتضم عشرات الفروع في دمشق وحلب وسائر المحافظات، كما قامت بافتتاح فرع جديد لها في محافظة إدلب. الجديد في موضوع الحوالات والصرافة أن عدداً من شركات الحوالات مثل الهرم، الفؤاد، وغيرهما، قامت بعقد تعاون مع تطبيق "شام كاش"، وهو محفظة رقمية مالية تابعة لبنك شام الذي تأسس في إدلب قبل سنوات. وبإمكان العملاء من خلال هذه الشراكة استعمال خدمات تحويل الأموال والإيداع ودفع الأقساط بشكل رقمي.

نفذ مئات المعلمين في محافظة إدلب ومناطق أخرى في شمال سوريا وقفات احتجاج، وباشروا إضرابات مفتوحة للمطالبة بـ "العدالة في توزيع منحة العيد"، و"وقف سياسة التمييز". جاءت الاحتجاجات بعدما قررت الحكومة استثناء المعلمين العاملين في مدارس تدعمها منظمات المجتمع المدني من صرف منحة عيد الفطر التي أقرتها الحكومة لموظفي القطاع العام. وبحسب مصادر في مديرية التربية بإدلب، استثنى القرار الذي صدر قبل أيام، مئات المعلمين العاملين في المدارس التي تديرها أو تمولها منظمات إغاثة دولية ومحلية، بحجة أن رواتبهم تدفعها هذه المنظمات وليس الجهات الحكومية، لكن المعلمين المحرومين من المنحة البالغة قيمتها نحو 150 دولاراً أكدوا أنهم يعملون بإشراف مديريات التربية التابعة للحكومة، وبالتالي يحق لهم الحصول على المنحة مثل باقي الموظفين.

استقبل أهالي مدينة مصياف بريف حماة المقدم المنشق عن قوات النظام الساقط محمد وطفة، بعد عودته من فرنسا إلى سوريا، عقب ثلاثة عشر عاماً قضاها في المنفى إثر انشقاقه بشكل سري عن النظام عام 2013. وأخفت عائلة الضابط المنشق وطفة حقيقة انشقاقه عن أهالي المدينة لأكثر من عقد من الزمن، مدعية أنه مفقود خلال العمليات العسكرية لنظام الأسد، وذلك حفاظاً على أمن أفراد العائلة وسلامتهم، وسط مخاوف من تعرضهم لمخاطر أمنية جسيمة. وانشق المقدم محمد وطفة عن قوات النظام في شباط من عام 2013 عندما كان يخدم كضابط مهندس في مطار كويرس العسكري بريف حلب، وتمكن من مغادرة الموقع العسكري بمساعدة من أحد فصائل الجيش الحر في مدينة الباب شرقي حلب، والتي استقر فيها لعدة أشهر، قبل أن يغادر سوريا باتجاه تركيا ومنها إلى دولة الإمارات، ثم توجه بعدها في عام 2015 إلى فرنسا، حيث لم يحصل هناك على وضع قانوني رسمي كلاجئ، بسبب كونه ضابطاً منشقاً عن النظام السابق.

أصدرت وزارة الخارجية السورية القرار رقم (53) بتاريخ 2025/03/27، والذي ينص على إنشاء ما سُمّي "الأمانة العامة للشؤون السياسية"، وتهدف – بحسب المعلن – إلى تنظيم النشاط السياسي المحلي. إلا أن يومية "زمان الوصل" الإلكترونية فنّدت فحوى القرار وقالت: يثير الكثير من التساؤلات القانونية والسياسية، وأضافت: إن إسناد ملف تنظيم النشاط السياسي الداخلي إلى وزارة الخارجية يُعد خروجاً فاضحاً عن اختصاصها، ويهدد مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وما ورد حول "إعادة توظيف أصول حزب البعث" يثير تساؤلات قانونية بشأن شرعية التصرف بأموال وممتلكات حزبية دون أي غطاء قضائي واضح أو إجراءات قانونية شفافة. والعبارة التي يستخدمها القرار حول "تنظيم الفعاليات السياسية وفق القوانين النافذة" تبدو في ظاهرها محايدة، لكنها في السياق السوري كثيراً ما تُستخدم كأداة للسيطرة، وقد يعكس توجهاً واضحاً نحو إعادة إحياء الحزب الواحد تحت مسمى حزب أو تيار سياسي جديد، أو على الأقل شرعنة دور للوزارة يكون مهيمناً ضمن هيكل الدولة. والتأكيد على أن "الأمانة

تخضع للجهات الرقابية المختصة" لا يُطمئن كثيراً، ما يثير الشكوك حول نزاهة الرقابة المفترضة. وغالباً ما تكون هذه الجهات تابعة للأمن أو تعمل وفق توجيهات سياسية. كما لا تتوفر معلومات عن حجم ميزانية "الأمانة" أو كيفية صرفها، في خرق صريح لقواعد الحوكمة الرشيدة. ويعيد إلى الأذهان تجارب دول أخرى حيث جرى تمويل الميليشيات عبر وزارات وهمية. القرار لا يمثل قفزة نحو الإصلاح، بل عودة إلى الممارسات القديمة بثوب جديد.

رحبت دول عدّة يجمعها الخضوع للنفوذ الأمريكي في المنطقة، الأحد، بإعلان الحكومة السورية الجديدة، معربة عن استعدادها للتعاون معها. إذ دعت وزارة الخارجية التركية، في بيان، المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لدعم سوريا، بما في ذلك رفع العقوبات بالكامل حتى تبدأ عملية إعادة الإعمار. من جانبها، رحبت السعودية، بإعلان تشكيل الحكومة السورية الجديدة، وأعربت عن تطلعها للتعاون معها، كذلك رحب الأردن، بالخطوة، وأكد حرصه على تعميق التعاون مع الحكومة السورية الجديدة في المجالات كافة.

دخلت عناصر من جيش سوريا الحرة المدعوم من "التحالف الدولي"، مدينة الضمير في ريف دمشق، حيث تولت مسؤولية الأمن وإدارة الحواجز داخل المدينة. وتقع الضمير على مقربة من الأوتوستراد الدولي M5، على بعد 35 كيلومتراً من دمشق، كما تجاور مطار الضمير العسكري، الذي يُعتبر بوابة البادية السورية نحو العاصمة. ويأتي هذا التحرك في إطار توسع سيطرة جيش سوريا الحرة في المنطقة، مع انتشار مئات من مقاتليه على امتداد جغرافي يشمل التنف وتدمر والسخنة، وصولاً إلى الضمير والمناطق الواقعة بينها.

مواصلة للتقية السياسية، زعم أمين عام حزب إيران اللبناني، نعيم قاسم، خلال كلمة ألقاها بمناسبة "يوم القدس العالمي"، عدم وجود أي علاقة للحزب بالأحداث التي جرت مؤخراً على الحدود اللبنانية السورية وداخل الأراضي السورية. وقال قاسم: "هناك أحداث حصلت عند الحدود اللبنانية السورية وأخرى داخل سوريا، ولا علاقة للحزب إطلاقاً بهذه الأحداث".

أكد مسؤولون في كيان يهود، الأحد، تلقيهم تأكيدات من الإمارات بأنه تم إصدار حكم الإعدام بحق 3 أوزبيكيين قتلوا حاكماً يهودياً في شهر نوفمبر الماضي. وبحسب موقع صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، فإن الحكم صدر بعد محاكمة أولئك من قبل محكمة إماراتية وجهت لهم اتهامات بالقتل العمد. وكان الحاخام تسفي كوغان والذي خدم في جيش يهود قد قتل على يد الثلاثة في ظروف غامضة. واعتقل الثلاثة بعد أن فروا إلى تركيا التي قامت باعتقالهم وتسليمهم للإمارات.

يعتزم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب زيارة السعودية في منتصف أيار/مايو القادم، في أول رحلة خارجية له منذ عودته إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير الماضي. ونقل موقع "أكسيوس" عن مسؤولين أمريكيين ومن كيان يهود أن الحديث عن اتفاق التطبيع مع السعودية تأجل في هذه المرحلة، وذلك لرغبة السعودية في مسار زمني لا رجعة فيه لإقامة دولة فلسطينية، وهو أمر لا تقبله حكومة نتنياهو.